الوقف في مدينة أربيل بإقليم كوردستان العراق:

دراسة تحليلية تقويمية في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية

إعداد

حمزة خليفة رشيد

الجامعة الإسلاميّة العالميّة ماليزيا

2021م

الوقف في مدينة أربيل بإقليم كوردستان العراق:

دراسة تحليلية تقويمية في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية

إعداد

حمزة خليفة رشيد

بحث متطلب مقدم لنيل درجة الدكتوراه في معارف الوحي والتراث

قسم الفقه وأصول الفقه

كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية

الجامعة الإسلاميّة العالميّة ماليزيا

كانون الأول 2021م

ملخص البحث

نشأ الوقف الإسلامي، وتطور في ظل الحضارة الإسلامية، وقد أدى دوره في مجالات الحياة، ويظل باستطاعته أن يسهم في مجالات الحياة مختلف العصور رغم تقدم متطلبات الحياة من الناحية الاجتماعية، والعلمية، والثقافية، والطبية، وفي مجال الصناعة، والزراعة، بحيث يتمشى مع مبادئ الشارع، ومقاصده، وغرضه من التشريع.

وإقليم كوردستان يمتلك عدداً كثيراً من الممتلكات من الأموال الموقوفة، من الأراضي الزراعية، والمحلات التجارية، والبنايات السكنية، والبساتين المثمرة، ومع هذا لم يخل من المشكلات الإدارية، والاقتصادية، والقانونية، والاجتماعية، في أوقافه كباقي الدول الأخرى، وجاء هذا البحث للوقوف على أصل تلك المشكلات، وأسبابها متبعاً المنهج الإستقرائي، لجمع المادة العلمية بالرجوع إلى المصادر، والمراجع القديمة، والمعاصرة، ثم المنهج التحليلي لدراسة المفاهيم الأساسية المكونة لعناصر البحث، من خلال تحليل آراء الفقهاء، والباحثين في مسألة نظام الوقف، مع دراسة ميدانية تتمثل في مقابلات مع مسؤولي الأوقاف، والإداريين لمعرفة المشكلات الإدارية، وأسبابها، وما لديهم من الإحصائيات، والاقتراحات لمعرفة كيفية الوصول إلى الحل السليم، وأيضاً مع المتخصصين من العلماء، وخبراء القانون، والاقتصاد، من أساتذة الجامعات؛ لإتمام عملية التقويم، ولا سيما الاستفادة من الدراسات، والندوات حول نظام الوقف في الدول الأخرى، عسى أن تحل تلك المشكلات في ظل الحوكمة الرشيدة، وفي ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية.

وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج منها، أن إدارة نظام الوقف في ظل نظام الحوكمة الرشيدة تعزز ثقة الناس بالوقف، وتنمّي عمليته، وتُأثّر في زيادة عملية الاستثمار، كما تحقق مصالح مختلفة، لتنظيم عملية الوقف وحمايته من تصرف النظار وغيرهم، علاوةً على حمايته المؤسسية من الفساد، وسوء الإدارة، مع رفع مستوى الشفافية فيها.

ABSTRACT

The Islamic endowment arose and developed under the Islamic civilization, and the endowment has played its role in the spheres of life, so it can also contribute to the fields of life in different eras despite the progress of the requirements of life in terms of social, scientific, cultural and medical fields and in the field of industry and agriculture, so that it is compatible With the principles of the Sharia, its purposes, and its purpose of legislation.

The Kurdistan Region possesses a large number of properties from endowment funds, including agricultural lands, shops, residential buildings, and fruitful orchards. Nevertheless, it was not without administrative, economic, legal, and social problems in its endowments like the rest of the other countries, and this research came to find out about The origin of these problems, and their causes, following the inductive approach, to collect scientific material by referring to ancient and contemporary sources and references, then the analytical method to study the basic concepts constituting the elements of the research, by analyzing the opinions of scholars and researchers on the issue of the endowment system, with a field study represented in interviews with Endowment officials and administrators to know the administrative problems, their causes, the statistics they have, and suggestions for how to reach the right solution, as well as with specialists from scholars, law experts, and economics, from university professors; To complete the evaluation process, especially benefiting from studies and seminars on the endowment system in other countries, hoping that these problems will be solved under good governance, within the purposes of Islamic law.

The researcher have studied several conclusions, including that managing the endowment system in light of the good governance system creates people's reliance in the endowment, develops its process, and affects the increase in the investment process, as well as achieving various reconciliation, despite the organization of the endowment process from the behavior of administrators and others, in addition to its institutional protection from Corruption and mismanagement, while raising the level of transparency, in it, especially the high demand for the endowment, as well as several ways to invest the endowment money in the region.

APPROVAL PAGE

The thesis of Hamza Khalifa Rashid has been approved by the following:

_____

Prof. Dr. Arif Ali Arif

Supervisor

_____

Assoc. Prof. Dr. Abd Bari Awang

Internal Examiner

_____

Prof. Dr. Salih Kadir al-Zinki

External Examiner

_____

Assoc. Prof. Dr. Ssekamanya Siraje Abdalla

Chairman

DECLARATION

I hereby declare that this thesis is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that is has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Hamza Khalifs Reshid

Signature: ..... Date: .....

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع 2021م محفوظة لـ: حمزة خليفة رشيد

الوقف في مدينة أربيل بإقليم كوردستان العراق:

دراسة تحليلية تقويمية في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

1- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.
2- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.
3- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.
4- سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغير العنوان.
5- سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الإقرار: حمزة خليفة رشيد

التوقيع:..... التاريخ: .....

الإهداء

- إلى من شملتني بعطفها وحنانها وربتني صغيراً وكبيراً الأم المربية.
- إلى روح والدي المرحوم الذي ما تلذذ عيناي برؤيته.
- إلى من صبرت وصابرت وتحملت مزيدا من العناء والسهر لتوفير الجو المناسب: زوجتي الصابرة.
- إلى فلذات كبدي ومهجة قلبي بناتي وأبنائي الأعزاء.
- إلى جميع من علمّني حرفاً منذ نعومة أظفاري وإلى الآن.
- إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل مادياً ومعنوياً.
-فإلى هؤلاء جميعاً أهدي باكورة إنتاجي وتحصيلي العلمي عرافا بالجميل ووفاءً للواجب .

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين الذي منَّ علينا بنعمة الإسلام، وجعل المال قواماً للحياة، وروابطاً للخير في المجتمع الإسلامي، وأعاننا على فهم شريعته، وأن نخدم عباده بما آتانا من عنده (وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا) [إبراهيم 34].

ومن ثَمَّ نشكره على نعمه، ومننه، ومن هذا المنطلق يشرف الباحث بأن يتقدم بخالص الشكر والتقدير للشيخ الجليل الأستاذ الدكتور العزيز عارف علي عارف الأب الروحي، والوالد الحنون لقبوله الإشراف، والبحثُ لأرتوي من ينبوع توجيهاته، وتشجيعه، فهو صاحب النبت، والزرع، والحصاد، ومن ثمَّ على نصائحه، وملاحظاته القيمة حفظه الله، ورعاه، وأدام الله صحته، وأبقاه ذخراً للأمة.

ويشرف الباحث أيضاً أن يسطر كل عرفان بالجميل للشيخ الجليل الأستاذ المساعد محمد صبري زكريا المشرف الثاني على الرسالة.

ولا يسعني إلا أن أعرب عن شكري وتقديري لأستاذي الفاضل، الأستاذ الدكتور خالد حمه صالح لقبوله الأشراف كمشرف ثالث في بلدي (إقليم كوردستان).

والشكر موصول إلى جميع الإخوة الذين ساعدوني مادياً، ومعنوياً في إتمام البحث وتخريجه وفق ما يُرجى، وختاماً أسأل الله أن يجعل هذا العمل المتواضع خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجعله علماً نافعاً، وأن يسهّل به طريقاً إلى الصلاح، والقبول.

فهرس محتويات البحث

ملخص البحث..... ب

ملخص البحث بالإنجليزية..... ج

الإهداء..... د

الشكر والتقدير..... هـ

الفصل الأول: المدخل إلى البحث..... 1

المقدمة..... 1

مشكلة البحث..... 2

أسئلة البحث..... 3

أهداف البحث..... 3

أهمية البحث..... 4

حدود البحث..... 5

منهجية البحث..... 6

الدراسات السابقة:..... 6

الفصل الثاني: واقع الوقف الإقليم 15

تمهيد..... 15

المبحث الاول: حقيقة الوقف..... 16

المبحث الثاني: مشروعية الوقف..... 27

المبحث الثالث: أهمية الوقف وخصائصه وحكم استبداله. 31

المطلب الأول: أهمية الوقف، وخصائصه:..... 31

الفرع الأول: أهمية الوقف:..... 31

الفرع الثاني: خصائص الوقف: 32

المطلب الثاني: حكم الاستبدال في الأموال الموقوفة:.. 33

المبحث الرابع: إحصائيات الوقف في الإقليم.. 37

ملخص واقع الوقف في إقليم كوردستان العراق:..... 37
نبذة عن احصائيات لاملاك الأوقاف 40
ملخص الفصل..... 89
الفصل الثالث: حيثيات الوقف وأدواره في إقليم كوردستان.. 91
تمهيد 91
المبحث الاول: حيثيات الوقف..... 92
الفرع الأول: الواقف: وهو على قسمين، الفردي، والجماعي:.. 92
القسم الأول: الوقف الفردي..... 92
القسم الثاني: الوقف الجماعي..... 95
الفرع الثاني: الموقوف عليه..... 98
النوع الاول: الوقف الخيري..... 99
النوع الثاني: الوقف الأهلي، أو الذري.. 99
الفرع الثالث: المال الموقوف..... 99
القسم الأول: الثابت..... 99
القسم الثاني: المنقول..... 100
القسم الثالث: وقف النقود.... 102
القسم الرابع: المنافع (الحقوق المعنوية) 107
المبحث الثاني: دور الوقف في التنمية الاجتماعية والرعاية الصحية.. 112
المطلب الأول: دور الوقف في التنمية الاجتماعية.... 11٣
المطلب الثاني: دور الوقف في الرعاية الصحية..... 11٧
المبحث الثالث: دور الوقف من الناحية التعليمية والشؤون الدعوية: 1٢١
المطلب الأول: دور الوقف من الناحية التعليمية..... 12٢
المطلب الثاني: دور الوقف في الأنشطة الدعوية..... 12٦
المبحث الرابع:دور الوقف في مجال الزراعة والصناعة..... 13٣
المطلب الأول: الوقف في مجال الصناعة..... 13٣

المطلب الثاني: الوقف في مجال الزراعة:..... 13٧
ملخص الفصل..... 14٢
الفصل الرابع: علاقة نظام الوقف بالمقاصد العامة للشريعة
الإسلامية وضوابطه الشرعية لاستثماره في الإقليم في ضوء المقاصد 14٥
تمهيد..... 14٥
المبحث الأول: أوجه العلاقة بين نظام الوقف، ونظرية المقاصد. 14٦
المطلب الاول: تعريف النظام، والنظرية، والمقاصد... 14٦
المطلب الثاني: أوجه العلاقة بين نظام الوقف، ونظرية المقاصد 151
المبحث الثاني: خدمة الوقف للضروريات الخمس. 158
المبحث الثالث: دور الوقف في تفعيل مقاصد الشريعة..... 163

المبحث الرابع: الضوابط الشرعية لاستثمار الوقف في الإقليم في ضوء المقاصد . 169
المطلب الأول: الضوابط الشرعية..... 170
المطلب الثاني: استثمار الوقف..... 172
المطلب الثالث: طرق استثمار الوقف في إقليم كوردستان.. 179
ملخص الفصل..... 185
الفصل الخامس: المشكلات الواقعة في قضايا الوقف في مدينة أربيل 186
تمهيد..... 186
المبحث الأول المشكلات العامة..... 187
المبحث الثاني: المشكلات الادارية..... 200
المبحث الثالث: المشكلات الاجتماعية..... 209
المبحث الرابع: المشكلات الاقتصادية..... 213
المبحث الخامس المشكلات القانونية..... 215
ملخص الفصل..... 217

الفصل السادس: الحوكمة الرشيدة ودورها في حل مشكلات الوقف من النواحي، الإدارية،والاقتصادية،والقانونية، والاجتماعية:..... 219
تمهيد..... 219
المبحث الأول: الحوكمة الرشيدة، ودورها في حل المشكلات الادارية 220
المبحث الثاني: الحوكمة الرشيدة، ودورها في حل المشكلات الاقتصادية 225
المبحث الثالث: الحوكمة الرشيدة، ودورها في حل المشكلات القانونية 226
المبحث الرابع: الحوكمة الرشيدة، ودورها في حل المشكلات الاجتماعية... 228
المبحث الخامس: الحوكمة الرشيدة، ودورها في حل المشكلات العامة..... 230
المبحث السادس: اقتراح صور مبتكرة للأوقاف..... 242
خلاصة الفصل..... 245
الخاتمة..... 247
أهم النتائج التي توصل إليها الباحث..... 247
التوصيات 250
قائمة المصادر والمراجع..... 250

الفصل الأول

المدخل إلى البحث

المقدمة

الحمدلله رب العالمين الذي جعل الوقف من أعمال الخير وأرشدنا إليه في كتابه العزيز، بقوله: ﴿**وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا** ﴾ [المزمل:20] والصلاة والسلام على خير خلق الله محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين. أمابعد،

فيُعتبر الوقف من أهم مقوّمات المجتمع الإسلامي وله دورٌ هامٌ، وبارزٌ في تحقيق التنمية الاجتماعية، ورعاية مصالح الأجيال القادمة، وتقديم الخدمات، والمنافع للناس، بالإضافة إلى كفالة اليتامى، ورعاية الفقراء، والمساكين، والمقعدين، وذوي العاهات، وفي مجال تأسيس، وإدارة المساجد، وكذلك كل ما يتعلق بالنشاط التعليمي، والبحث العلمي في الجوامعِ، والمدارسِ، والمعاهدِ، والمكتباتِ، وتأمين الاحتياجات الضرورية لمنسوبيه كالسكن، والملبس، والغذاء، والرعاية الصحية، من خلال إقامة المستشفيات، وتجهيزها بكل ما يلزمها لِأداء عملها من حيث مستلزمات التطبيب، والعلاج، ومشروعات التدريب والتأهيل.

وفي هذا البحث سوف نلقي الضوء على قضايا الوقف في مدينة أربيل بإقليم كوردستان العراق، وإقليم كردستان واقعٌ في شمال العراق، ويتمتع بحكمٍ ذاتيّ موسعٍ منذ سنة1990 ، ويضم الإقليم محافظات دهوك، وأربيل ، والسليمانية، وحلبجة الشهيدة، بالإضافة إلى محافظة كركوك، والمناطق الأخرى المتنازع عليها مع الحكومة المركزية، يحده من الشمال (دولة تركيا) ومن الشرق (دولة إيران) ويبلغ عددهم حوالي أربعة ملايين ونصف مليون نسمة [1] كبرى مدن الإقليم أربيل وهي عاصمتها، اللغة المستخدمة في الإقليم هي اللغة الكوردية، وتدين الغالبية العظمى من مواطني الإقليم بالديانة الإسلامية، وينتمي اغلبهم إلى أهل السنة والجماعة،

[1] ينظر: هوشيار عبدالله، ميزوي كورد(**تأريخ الكورد**)، ط 5، 2012م، ص 334. = وينظر: نيسان حسن روستم، كوردو ده سه لاته يه ك له دواي يه يكه كاني عراق (**الكورد وتسسل السلطات العراق**) ، ط1، 2017م، ص 21-23.

ويقلدون المذهب الشافعي، وهناك أقلية قليلة من أتباع مذهب الشيعي ومن أتباع الديانات الأخرى من نصارى، وسريان، وآشوريين، ويزيديين.

ومن الناحية الدستورية، والقانونية يسمى بـ (إقليم كوردستان العراق) وهو إقليم يقع في إطار دولة العراق الفيدرالية حسب الدستور العراقي الجديد، بالرغم من وجود بعض المشكلات حول ترسيم الحدود الجغرافية بين الإقليم، والدولة العراقية، فإن جميع البحوث التأريخية، والجغرافية متفقة على أن جبال حمرين هي الحدود الفاصلة بين إقليم كوردستان، والعراق[2].

وبالرغم من وجود بعض المشكلات الإدارية، والاقتصادية، والقانونية، والاجتماعية كباقي الدول الأخرى يمتلك الإقليم عدداً كثيراً من الممتلكات من الأموال الموقوفة، من الأراضي الزراعية، والمحلات التجارية، والبنايات السكنية، والبساتين المثمرة، في أغلبية المدن، والقرى التابعة لإقليم كوردستان.

مشكلة البحث

تتضمن مدى وجود الخلل، والقصور في نظام الوقف، وإدارته في إقليم كوردستان العراق، وكيفية تقديم الحلول لها، فمن أهم مشكلات الوقف في إقليم كوردستان عموماً، وفي مدينة أربيل خصوصاً وجود مشكلات إداريةٍ، وقانونيةٍ، واقتصاديةٍ، وسياسيةٍ، واجتماعيةٍ، بسبب قلة الأيدي الأمينة في التصرف في أموال الوقف، وهذا يُفقِدُ الثقة بحيث يُؤثِّر سلباً على إقبال الناس على الوقف، وهناك مشكلات منها حرمان الوقف من الحماية الدستورية بنص صريح، وتخَلُّف نظم المعلومات، والاتصالات، والأرشفة، وطول مدة إجارة الأموال الموقوفة، ثم ضياع كثير من الوقف بالتعدي عليه، وإهمال القائمين عليه، وعدم وجود خططٍ مدروسةٍ، وكفيلةٍ بتنمية الوقف، والحفاظ عليه، وعدم حصر الممتلكات الوقفية، إذ هناك أراضٍ، وممتلكاتٍ أخرى، تُستَخدم لأغراضٍ غير وقفيةٍ، وغير مسجلةٍ في الجهة المعنية، مع فقدان العقلية الاستثمارية، والإدارية العلمية للوقف، رغم عدم استثمار الأموال الموقوفة الموجودة، وعدم تركيز الناس على أهمية الوقف، مع وجود تفلتٍ أحياناً عن الأحكام الشرعية للوقف، ومن أهم المشكلات المتوقعة

[2] المصدر السابق ص 23.

للوقف في إقليم كوردستان، انحسار الوقف في المجتمع الكوردي، وضياع البقية الباقية من الأوقاف في حال فقدان الاهتمام، والخطط، والانتهاء بهذا المشروع المبارك، إلى الإهمال، والنسيان، ثم حرمان المجتمع من فوائد الوقف بأنواعه المتعددة.

ومع هذا نأمل، ونهدف عن طريق بحثنا هذا الوصولَ إلى حلولٍ ناجعةٍ للمشكلات المذكورة، واستثماره في ضوء ما تطلب حوكمة الأوقاف من مبادئ، وأصولٍ، وقيمٍ تراعي تحقق مقاصد الوقف، وحفظه في إطار مقاصد الشريعة الاسلامية.

أسئلة البحث بناءً على المشكلات المذكورة آنفاً، فإن البحث يسعى للإجابة عن جملةٍ من الأسئلة أهمها:

1-ما العلاقة بين الوقف، والمقاصد العامة للشريعة الإسلامية؟
2-هل للوقف دورٌ بارزٌ في تنمية المجتمع في إقليم كوردستان؟
3-ما المشكلات الواقعة، لقضايا الوقف في مدينة أربيل بإقليم كوردستان؟
4-ما الضوابط الشرعية لاستثمار أموال الوقف في إقليم كوردستان في ضوء مقاصد الشريعة؟
5-كيفية الحلول لمشكلات الوقف في ظل الحوكمة الرشيدة، ومقاصد الشريعة الخاصة بالوقف، ونتائج الدراسة؟

أهداف البحث

1-أيضاًح دور الوقف في تنمية المجتمع في إقليم كوردستان.
2-بيان أوجه العلاقة بين الوقف، ومقاصد العامة للشريعة الإسلامية.
3-الوقوف على المشكلات الواقعة، لقضايا الوقف في مدينة أربيل بإقليم كوردستان.
4-بيان الضوابط الشرعية لاستثمار أموال الوقف في إقليم كوردستان في ضوء مقاصد الشريعة.
5-تشخيص حلول لمشكلات الوقف في ظل الحوكمة الرشيدة، ومقاصد الشريعة الخاصة بالوقف، ونتائج الدراسة الميدانية.

أهمية البحث

نظراً لِأهميَّة الوقف في الإسلام، وما فيه من أرفع أنواع التعاون، والتكافل بين المسلمين، والترابط فيما بينهم، مع كونه المصدر المهم في تمويل العديد من المرافق الاقتصادية، والاجتماعية، والعلمية، والثقافية، وقطاع الخدمات وغيرها، لذلك فإنَّ الكتابة فيه يُعدُّ مهمّاً وملحّاً، وفي غايةٍ من الأهمية، فتظهر أهمية هذا البحث من خلال النقاط التالية:

1- أنه همزة ربط، وتواصل بين السلف، والخلف؛ لبقاء عينه، والانتفاعبه جيلاً بعد جيل، طيلة أزمنةٍ عديدةٍ، ودهورٍ مديدةٍ، بالاضافة لنفعه الدائم، وتأثيره الإيجابي، والعظيم في دفع عجلة التقدم إلى الأمام في أغلب المجالات، ومستويات الحياة.

2- الوقف نوع من أنواع الصدقات التي يُقصد بها التقرب إلى الله تعالى، فهو من القرب المشروعة، التي حث الشارع عليها، وندب إليها، وطريقٌ من طرق إدرار الخير، وإجزال المثوبة للمتصدق إذا اقترن عمله بنية صالحةٍ، ورغبةٍ صادقةٍ [3].

3- أنه من أفضل الصدقات، ومن أجلّ الأعمال، وأعظم القربات؛ لأنه تبقى أصوله، ويستفاد من نفعها، هذا من مميزات الوقف على سائر الصدقات.

4- بيانٌ لحقيقة الإسلام، وتبيانٌ للحق الموجود، وإظهارٌ لصورة الإسلام عملياً، وتطبيقياً..

5- يعدُّ لوناً من ألوان الرعاية الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وكذلك يتناول دور العلم، والمعاهد، والملاجئ، والمشافي، ويقصد به المنفعة العامة.

6- والوقف عمل يجمع بين الإدخار، والاستثمار معاً.

وانطلاقاً من هذا المبدأ العظيم مع حاجة المجتمع الإسلامي إلى توظيف البحث العلمي في خدمة الوقف، وتطويره، وإبراز الجانب التنموي فيه، حيث إن إقليم كوردستان العراق اليوم بحاجةٍ ماسةٍ إلى تنظيم شؤن الوقف، وإدارته، والإشراف عليه، وإلى استثمار أموال الوقف في

---

[3] ينظر: محمد عبيد، الكبيسي، **أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية**، (بغداد ، مطبعة الإرشاد ، 1977م ، إحياء التراث الإسلامي) ، ج1 ، ص 134.

الأوجه الشرعية المختلفة بمايضمن الحفاظ عليه، وتنميته في إطار المبادئ العامة، والرقابة على الأموال الموقوفة، والتصرف فيه وفق مقاصد الشريعة الإسلامية.

ولذلك تناول فقهاء السلف، والخلف موضوع الوقف بالاهتمام، ووضعوا الأحكام الفقهية التي تضبط كافة معاملاته المختلفة، كما أن لهم اجتهادات في بعض المسائل الفرعية، التي تختلف من زمانٍ إلى زمانٍ، ومكانٍ إلى مكانٍ، فإعادة دور الوقف تعني إعادةُ دورٍ كبيرٍ للجانب الطوعيّ المؤسسِي لخدمة التقدم، والحضارة، ولخدمة تنمية المجتمع، وتطويره[4].

ولذا كان حريٌّ بنا أن نعيد النظر إلى الوقف من حيث صياغة الأحكام الفقهية المتعلقة بها، وحل مشاكله، لتبقى حيةً في القلوب، والعقول، ومشبعاً للنفوس، وفارساً في ميدان الخدمة للإنسانية جمعاء.

حدود البحث

هذا البحث يقتصر على دراسةٍ في مدينة أربيل [5] بإقليم كوردستان العراق.

واخترتُ مدينة أربيل لهذه الدراسة لِأسباب وهي:

1- إن مدينة أربيل هي عاصة إقليم كوردستان.
2- وجود الإدارة الرئيسية لقضايا الوقف فيها مثل، وزارة الأوقاف، والشؤن الدينية، وكثير من الدوائر التابعة لها.
3- وهي مدينة قديمة، وجد فيها الكثير من الأموال الموقوفة.

---

[4] علي محيي الدين القرداغي، **بحوث في فقه المعاملات المالية المعاصرة**، (بيروت، دار البشائر الإسلامية،ط 2 ،2010م) ج 7 ، ص469.

[5] أربيل أو إربل أو هولير(Hewler) وهي محافظة أربيل وعاصمة إقليم كردستان العراق ،وهي رابع أكبر مدينة من حيث المساحة في العراق بعد بغداد، والبصرة ، والموصل ،والسادسة من حيث عدد السكان، وتبعد عن مدينة بغداد حوالي (360)كم ، وتقع مدينة الموصل إلى غرب من أربيل ،وتبعد عنها (89) كم ، وتبعد عن مدين السليمانية حوالي (112)كم ،ومعظم سكان المدينة حالياً من الأكراد بالاضافة إلى أقليات أخرى كالتركمان، والعرب، والآشوريين (ar.m.wikipedia.org) ينظر: كتاب(**تأريخ الكورد، والكوردستان**) بلغة الكردية (كتيبي ميزووي كوردو كوردستان/مترجم: عبدالكريم محمد سعيد- الطبعة الثانية- 2007- دار- جوار جرا- السليمانية.

منهجية البحث

تقتضي طبيعة هذا البحث أن تتوفر فيه المناهج التالية:

1. **المنهج الاستقرائي**: لتتبع المواد العلمية، وجمعها من خلال كتبٍ، وآراءٍ قديمةٍ، ومعاصرةٍ تناولت الوقف، واستثماره، والاستفادة من تلك الكتب لدراسة مشكلات الوقف، وأسبابها، في مدينة أربيل ، ثم معالجتها في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية.
2. **المنهج التحليلي**: لتحليل الأسباب، والعوامل المؤدية إلى المشكلات، من خلال آراء الفقهاء، والباحثين حول الوقف بالرجوع إلى كتبهم، وأبحاثهم، وحواراتهم، ودراساتهم المعاصرة، وقرارات المجامع الفقهية، والاستفادة من ذلك كله؛ لإيجاد الحلول، والمعالجات.
3. **المنهج المسحي الميداني**: وذلك بإجراء المقابلات مع العلماء، والخبراء القانونيين، والمحامين، والمثقفين، وأهل الخبرة في هذا المجال، والمنظمات، والهيئات الخيرية بشكل عام، ومع الجهات المعنيَّة مثل: وزارة الأوقاف، ومدرائها في محافظة أربيل خاصة.

الدراسات السابقة:

قبل البدء بالكتابة وبغرض الاستفادة من الجهود السابقة؛ ولتدارك التكرار في الموضوع قمنا بتتبع كثير من الكتب، والدراسات، والبحوث، والمقالات، المتعلقة بموضوع الوقف، وهي كثيرة جدا ومن أهم الدراسات التي سبقت هذا نذكر منها أهمها وهي:

كتاب **محاضرات في الوقف**، لمؤلفه محمد أبو زهرة [6] حيث يدافع الكاتب في هذا الكتاب عن الوقف دفاعاً شديداً، ويقوم بنقد الأمراء، والحكام الذين اتخذوا الأموال الموقوفة ذريعة لحماية أموالهم، والاستيلاء على أراض مصر، هذا بعد سردٍ تأريخيٍّ للوقف في مرحلتي ما قبل الإسلام، ومرحلة الإسلام، ثم ينتقل الكاتب إلى فقه الوقف، فيبين كيفية إنشائه، وامتلاكه، ومحله، و شروط الواقفين، والموقوف، والناظر، وقضايا الاستبدال، والمناقلة، والاستحقاق في الوقف، والولاية على الوقف، وغيرها غير أنه لم يتطرق إلى مشكلات الوقف، وحلوله، واستثماره، ولا إلى أحكامه الشرعية، وهو الذي نستعرض له ونبينه في هذا البحث.

[6] محمد أبو زهرة، **محاضرات في الوقف** (القاهرة: دار الفكر العربي، 1425هـ / 2005م).

كتاب **الوقف على غير المسلمين أصوله الشرعية، وآثاره في العلاقات الدولية**، لمؤلفه: خليفة بابكر الحسن [7]، تناول المؤلف فيه مسألةً واحدةً، وهي مشروعية الوقف على غير المسلمين، وتأثيره، دون التطرق إلى موضوع الوقف على المسلمين، وكيفية استثمار أموال الوقف، ومشاكله، وحلوله، كما نريد أن نفعل نحن في بحثنا هذا.

كتاب **أحكام غير المسلمين في نظام الوقف الإسلامي الأسس الفقهية لعالمية الوقف الإسلامي**، لمؤلفه: آدم نوح معابدة القضاة [8]، وقد قسم المؤلف دراسته على ثلاثة مباحث: تناول في المبحث الأول: حكم وقف غير المسلمين، وفي المبحث الثاني تحدث عن: حكم الوقف على غير المسلمين، وفي المبحث الثالث تناول: مسائلَ متفرقةٍ تتعلق بغير المسلمين في الوقف، حيث إن الباحث لم يتعرض للوقف الا فيما يتعلق بغير المسلمين رغم تناوله لبعض المسائل التي لها علاقة ببحثنا، ولكننا هنا نتحدث عن سبل، وكيفيات استثمار الوقف، ومشاكله، وحلوله في كوردستان العراق، والذي لم يتطرق إليه المؤلف لا من قريب، ولا من بعيد.

وأما الدراسة الأخرى التي تناولت موضوعنا هي كتاب **البعد المقاصدي للوقف في الفقه الإسلامي**، لمؤلفه: عبد الرحمن معاشي [9]، حيث بدأ المؤلف كتابه ببيان البعد المقاصدي للوقف، ومشروعية الوقف، وأهم عناصره، وتناول في الباب الأول مقاصد الوقف عموماً، ثم علاقة الوقف بمقاصد الشريعة الضرورية والحاجية والتحسينية، ثم تناول في الفصل الثاني أثر المقاصد في اعتبار، ولزوم الوقف، وتناول في الفصل الثالث مدى اعتبار المقاصد في شروط الواقفين ، وقضايا المناقلة، والاستبدال، وأخيراً تحدث عن البعد المقاصدي للوقف، وعن آثاره الحضارية من الناحية العلميةِ، والدينيةِ، والدعويةِ، والثقافيةِ، والاجتماعيةِ، والاقتصاديةِ، ولكن الباحث لم يتطرق إلى ما نريد التطرق إليه وهو موضوع اسثمار أموال الوقف، وعن المشكلات، والحلول.

---

[7] خليفة بابكر الحسن، **الوقف على غير المسلمين أصوله الشرعية وآثاره في العلاقات الدولية** (مؤتمر الشارقة للوقف الإسلامي والمجتمع الدولي، أبريل 2005م).

[8] آدم نوح معابدة القضاة ، **أحكام غير المسلمين في نظام الوقف الإسلامي الأسس الفقهية لعالمية الوقف الإسلامي**(المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، 2006م، المجلد 4، العدد 2).

[9] عبد الرحمن معاشي ،**البعد المقاصدي للوقف في الفقه الإسلامي** (الجزائر –جامعة الحاج لخضر رسالة، ماجستير غير منشورة من قسم الشريعة كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، 2006)

ومنها كتاب **الوقف الإسلامي بين النظرية والتطبيق**، لمؤلفه: عكرمة سعيد صبري [10]، حيث بدأ المؤلف ببيان لمحةٍ تأريخيةٍ عن الوقف، ثم قسّم الوقف إلى قسمين رئسيين في بابين، تناول في الباب الأول الوقف من الناحية النظرية وبيَّن فيه حقيقة الوقف، وأهدافه، ومشروعيته، وحكمته، وأنواعه، وأركانه، وطرق إثباته مع ذكر أدلة المقيِّدين، والمانعين. وفي الباب الثاني تناول الوقف من الناحية التطبيقية، وتطرق إلى أوجه الإنفاق من الوقف، للمساجد، والمدارس، والمكتبات، والآبار، ونحوها، ثم فصّل في صلاحيات الناظر فيه، والولاية عليه، وعرض نماذج من الوقفيات مع الإشارة إلى أسماء الواقفين فيه بالتفصيل، لكن لم يتعرض المؤلف إلى استثمار الوقف، ومشاكله، وحلوله في ضوء مقاصد الشريعة، كما نريد نحن أن نبحث عنه في بحثنا هذا.

ومن الكتب القيِّمة الذي تطرق إلى موضوع الوقف كتاب **من فقه الوقف**، لمؤلفه: أحمد بن عبدالعزيز الحداد، [11]، حيث قسَّم بحثه إلى أربعة فصول، تحدث في الفصل الأول عن وقف النقود، ووظيفته، ومجالات استثمار الوقف النقدي، ثم تكلم عن أهم المشكلات التي تعترض وقف النقود، وفي الفصل الثاني تعرض لاستثمار الوقف، وريعه، وغلاته، وفي الفصل الثالث ذكر الضوابط الشرعية، والقانونية للوقف الجماعي، أما في الفصل الرابع فتناول الوقف الذُرِيّ، وأحكامه، ورغم سعة البحث وموضوعاته إلا أن المؤلف لم يتطرق إلى الصيغ المعاصرة لِاستثمار الوقف، وأحكامها الشرعية، ولا مشكلات الوقف بوجه عام، وحلوله، وهو ما سيتناوله الباحث في دراسته هذه.

كتاب الأوقاف **فقهاً واقتصاداً**، لمؤلفه: رفيق يونس المصري [12]، يعدّ هذا الكتاب بوابةً لمجموعةٍ من المسائل المهمة في قضايا الأوقاف، حيث قام الكاتب بتقديم مجموعةٍ من المسائل المهمة في قضايا الأوقاف على شكل تساؤلات في عناوين وفصول، فتناول: الوقف على النفس، ووقف النقود، ومدى جواز استبدال الوقف لأجل تعظيم الربح، والإدارة المالية للوقف من حيث مصادر التمويل، والصيانة، والأعمار، وكما أشار الكاتب إلى دور الاقتصاد التنموي للوقف،

---

[10] عكرمة سعيد صبري، **الوقف الإسلامي بين النظرية والتطبيق**(الاردن، دارالنفائس، ط 1 ،2008م)

[11] أحمد بن عبد العزيز الحداد، **من فقه الوقف**، (دبي: إدارة البحوث، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، ط1، 1430هـ/2009م)

[12] رفيق يونس المصري، **الأوقاف فقها واقتصاد**، (دمشق: دار المكتبي، 1430هـ/2009م)

وختم كتابه بذكر بعض النماذج لإدارة الأوقاف في العالم الإسلامي، ورغم صغر حجم الكتاب، إلا أن المؤلف تعرض فيه لمسائل كثيرة، ولكنه لم يتطرق لا إلى مشكلات الوقف، ولا إلى الحلول، كما نريد أن نضيف في بحثنا هذا.

كتاب **ضوابط المال الموقوف دراسةٌ فقهيةٌ تطبيقيةٌ مقارنةٌ**، للمؤلف عبدالمنعم زين [13]، حيث أشار المؤلف في كتابه، إلى حقيقة الوقف، ودليل مشروعيته، وحكمته، وأهمية الوقف، ودوره في كافة المجالات الخدمية، والتعليمية، والتعاونية، وذكر ما آلَ إليه الوقف في وقت الحاضر، ثم جاء بسردٍ تأريخيٍّ للوقف ثم ذكر اختلاف الفقهاء حول الأموال الموقوفة، مع سرد بعض النماذج لوقف المنقولات، غير أنه لم يتطرق إلى ما يريد الباحث أن يضيف في بحثه هذا، وهو: مشكلات الوقف، وحلوله، واستثماره في ضوء مقاصد الشريعة وخصوصا في كوردستان العراق.

من البحوث البارزة أيضاً في هذا المجال كتاب **الوقف في الإسلام تأريخ وحضارة** مؤلفه: الطاهر الزياني [14]، وقد قسَّم الكاتب هذا البحث إلى ثلاثة أبوابٍ متجانسةٍ، ذكر في أولها مفاهيمَ أوَّليةٍ تتعلق بفقه الوقف، وأركانه، وشروطه، وخصائصه، وأقسامه، وأهميته، وآثاره، وذكر في الباب الثاني نماذج وقفيةٍ متفرقةٍ، بدأً من صدر الإسلام الأول إلى العصر الحديث، وفي الباب الثالث ذكر تطور الأوقاف عبر التاريخ إلا أنه أيضاً لم يتطرق إلى المشكلات، والحلول، والاستثمار، كما هو الحال في بحثنا هذا.

من الكتب المهمة جداً في هذا المجال كتاب بعنوان **الوقف العالمي أحكامه، ومقاصده، مشكلاته، وآفاقه**، لمؤلفه: نور الدين الخادمي [15]، قد بيَّن الكاتب فيه الوقف العالمي من حيث التعريف، والحكم في الإسلام، انتقل بعده إلى التعرف على مشكلات الوقف العالمي، وحلوله، ثم اختتم المؤلف كتابه، بطرح الخطة الفلسفية الشرعية للوقف العالمي، من خلال المضمون المعرفي الشرعي، والاقتصادي، والمحاسبي، مع بيان مستلزمات الوقف العالمي، وضوابطه، ولكن لم يتعرض المؤلفُ إلى فكرةَ الوقف المشترك بين المسلمين وغيرهم، مع كونه أساساً من أسس

---

[13] عبد المنعم زين الدين، **ظوابط المال الموقوف دراسة فقهية**، مكتبة الرسائل الجامعية العلمية- رسالة ماجستير-سنة النشر- 2012م ط 1-دار النوادر. تطبيقية مقارنة)

[14] الطاهر الزياني، **الوقف في الإسلام تأريخ وحضارة**، (عدد في مجلد واحد، لسنة 2013)

[15] نور الدين الخادمي، **الوقف العالمي أحكامه ومقاصده مشكلاته وآفاقه** (القاهرة ، دارالسلام، 2014م)

الوقف العالمي، كما لم يشر إلى استثمار الوقف، ولا مشاكله، وهذا ما نريد إضافته في هذا البحث.

من الكتب القيّمة في موضوع الوقف كتاب **دور الوقف في تفعيل مقاصد الشريعة**، لمؤلفه: حميد قهري، [16]، حيث لخص المؤلف كتابه في ثلاثة فصول، ركز في الفصل الأول على المقاصد الشرعية لفقه الوقف، وما يدور حوله، ثم قام ببيان التأصيل الشرعي لموضوع الوقف، ثم ذكر أساسيات جوهرية لاختيار موقعٍ للوقف في البناء المقاصدي، ثم قام بالربط بين الوقف، والضروريات الخمس من المقاصد الشرعية، ثم جاء إلى الفصل الثاني وذكر فيه شروط الواقف بمعايير فقه الواقع، ومتطلبات العصر الراهن، وقام المؤلف بالربط بين الوقف، ومقاصد الشريعة ورغم أهمية البحث، ومعاصرته، وإتيانه بمفاهيم جديدةٍ في موضوع الوقف، لكن لم يتطرق إلى مشكلات الوقف، والاستمار والحلول، كما نريد نحن أن نذكره في بحثنا هذا.

من الكتب القيمة النادرة في مجال الوقف كتاب **تجديد الوعي بنظام الوقف الإسلامي**، لمؤلفه: إبراهيم البيومي غانم، [17] ، حيث قام المؤلف بطرح رؤيةٍ جديدةٍ لموضوع الوقف من الوعي بنظام الوقف بطريقةٍ، شموليةٍ، ومعاصرةٍ، ثم جاء إلى معنى الوقف، ووضح أهم شروط فاعلية نظام الوقف، ثم بيَّن معنى المقاصد الكامِنة في الوقف في فصل كامل، وقد خصَّ المؤلف فصلاً كاملاً لبيان هذه المفاهيم المذكورة، ثم بدء بتفصيل بحثه في عشرة فصول، تطرق في الفصل الأول لبعض أوجه العلاقة بين نظام الوقف، ونظرية مقاصد الشريعة الإسلامية، وفي الفصل الثاني: تكلم عن التكوين التأريخي لنظام الوقف، ومؤسساته، وفي الثالث: تكلم عن تحولات نظام الوقف في العصر الحديث، وذكر أمثلةً لبعض الدول العربية، مثل دولة مصر، والمغرب، وجمهورية إيران، وفي الرابع: أشار إلى تحيزات الدولة الحديثة ضد نظام الأوقاف، وفي الخامس: أضاف تحديث التشريعات الوقفية في البلاد العربية، حيث أشار فيها إلى قوانين بعض الدول العربية، وفي السادس: ذكر إصلاح قوانين الوقف، والعمل الخيري مقارناً بين مصر، وتركيا، وإيران، بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وفي السابع: كشف علاقة الوقف بمؤسسات المجتمع

---

[16] حمدي قهري، **دور الوقف في تفعيل مقاصد الشريعة**، سلسلة الابحاث الفائزة في مسابقة الك ويت الدولية.

[17] إبراهيم البيومي غانم، **تجديد الوعي بنظام الوقف الإسلامي**، 2016م، (مصر: دار البشير للثقافة والعلوم، ط 1).